

المتغيرات العالمية الجديدة وسبل التخطيط الاستراتيجي للتنمية

المدرس

وائل سالم جميل

الجامعة المستنصرية

المقدمة:

مرت كثير من الأمم والدول قديماً وحتى حديثاً بنكسات وظروف قاهرة أدت بها إلى الركود والتقهقر والتخلف ، إلا أن ذلك التقهقر وإن استمر لمدة زمنية ليست بالقصيرة غير أنه لم يعني النهاية الأبدية لحقيقة وجود الأمة المتقهقرة ولا اندثارها ، بل كان على العكس من ذلك البداية الحقيقية لوجود حضاري متطلع والمستقبل مشرق يتعظ كثيراً بدروس الماضي ، وما أكثرها.

وليس بعيداً عنا أن نستذكر كلاً من اليابان وألمانيا كمثال حي وحاضر للأمم عاشت ومرت بانتكاسة عظيمة إبان خروج كل منهما خاسرتين ومدمرتين في الحرب العالمية الثانية ، إلا أنهما لم تركنا إلى الأمر الواقع ولم تقبلا بالاضمحلال والتلاشي بل استعادتتا دورهما ومكانتهما العالمية تدريجياً ، بإتباع قواعد علمية مبرجة في التخطيط الاستراتيجي حتى أصبحتا اليوم من كبريات القوى الاقتصادية في العالم.

وكذلك الحال مع العراق المستيقظ حديثاً من انتكاسة شديدة استمرت أكثر من ثلاثة عقود ونصف عاش فيها شعب العراق ويلات ثلاث حروب وتبعات مئات قرارات والسياسات العشوائية الخاطئة ، فليس من العسير بعد الذي كان أن تنطلق سفينة أولى الحضارات الإنسانية في العالم وتستعيد مكانتها بين أمم الأرض ، عبر تحقيق التنمية الشاملة في البلاد في شتى القطاعات السياسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية ، من خلال إتباع القواعد العلمية الدقيقة للتخطيط الاستراتيجي لإنجاز أهداف التنمية المنشودة ، وهذه النقطة بالذات يجب أن تكون موضوعاً محورياً للنهوض بالبلاد من واقعها المرغلاً عن أن من الأولويات إنجاز التنمية وتحقيق أهدافها هو الانطلاق من التخطيط الاستراتيجي المنهجي بحيث يترك أثراً ويكون له دور مميز لضمان نجاح التنمية.

فرضية البحث :

وتبعاً لما تقدم يمكن صياغة الفرضية الآتية وهذه الفرضية (توجد علاقة طردية موجبة بين التخطيط الاستراتيجي وتحقيق أهداف التنمية) تفيد بتوقع وجود جانب إيجابي للتخطيط الاستراتيجي في تحقيق التنمية في العراق أو أي بلد آخر. إن هذا الافتراض نابع من مراجعة الدراسات السابقة التي تؤكد على الدور الإيجابي الواقعي الذي يسببه إتباع خطوات التخطيط الاستراتيجي والالتزام بقواعده في إنجاز أهداف التنمية.

وللتحقق من صحة هذا الافتراض سنناقشه ونطرح نظرياً خطوات وقواعد ومبادئ التخطيط الاستراتيجي الواجبة الإتيان لضمان نجاح التنمية .

منهجية البحث :

كما نعلم أن موضوع التنمية الاقتصادية يرتبط برابط عضوي شديد مع الفلسفة وعلم الاجتماع ، لذلك أُعتمد التحليل الوصفي الفلسفي كمنهجية لطرح الأفكار التي احتواها البحث ، وتقديم الحلول والسياسات البديلة .

هدف البحث :

يهدف البحث الى اثبات اهمية التخطيط الاستراتيجي لاحداث التنمية الاقتصادية الشاملة .

الفصل الأول

التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية

لا يمكن حصر التنمية في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي ، إذ أن المفهوم يشير إلى تبني مفهوم موسع للتنمية ، يستوعب أبعادا اجتماعية وسياسية وتكنولوجية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي فالتنمية هي عملية تحرر إنساني تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وتقييد الحرية كما تشمل تحرير المجتمع من ذل الاعتماد على الخارج وتخليصه من قيود التبعية بكل ما تحمله من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية.

المبحث الأول

التحليل الاستراتيجي لعملية التنمية

يتضمن التحليل الاستراتيجي ثلاث خطوات رئيسية تتضمن كل منهما خطوات ثانوية ، وهي :

أولاً: خطوات التحليل الاستراتيجي لتحقيق التنمية:

يتم في هذه الخطوة تحليل البيئة الخاصة بالبلد للتحقق من إمكانياته وقدراته والمعوقات المتوقعة أمامه خلال عمليات التنمية ، وعادة يأتي التحليل الاستراتيجي في مقدمة خطوات التخطيط الاستراتيجي لأنه يعتبر الخطوة المهمة الأولى التي وإن تعد ضمن التخطيط الاستراتيجي فهي تنطوي على جمع البيانات الخاصة والعمل على تحليلها ، ويتضمن التحليل الاستراتيجي خطوتين من التحليل هما تحليل البيئة الخاصة (الداخلية) للبلد وتحليل البيئة العامة (الخارجية) له وعلى النحو الآتي:

١- تحليل البيئة الداخلية للبلد :

ويقصد بذلك جمع البيانات الخاصة بالبيئة الداخلية داخل البلاد وتحليلها ضمن جميع الأصعدة والمجالات والمناطق ١، ولترتيب عملية التحليل الداخلي تلك يفترض أن يُعتمد إلى جمع البيانات من البيئة الداخلية وفق ثلاثة أبعاد هي ٢ :

أ- الهيكل الإداري للنظام : وهو يتضمن طبيعة النظام السياسي القائم في البلاد وآليات العمل ونظام عمل مؤسساته وأنظمة الاتصالات فيما بينها والتقويمات الإدارية والجغرافية المعتمدة ونظام التوصيف الوظيفي وقواعد العمل الوظيفي والسلم الإداري المعتمد ، ونشاط المؤسسات الخاصة والعامة ، والنظام العسكري والأمني المعتمد ، وآليات عمل السوق الاقتصادية الخارجية ، وأبعاد المعاملات التجارية ، وماهية الحركات والأحزاب السياسية الناشطة ، ووضع الأقليات والتراكمات القومية والدينية والطائفية والعشائرية ، وهيكل البناء الثقافي للفرد والمجتمع ، ومكونات الأسرة وتفاعلات النقابات والاتحادات والجمعيات وجميع المؤسسات في المجتمع ، وكل ما له صلة وعلاقة بطبيعة التركيب السياسي .

ب- الثقافة : يعتبر هذا البعد ذا أهمية بالغة لأنه يتعلق بالقيم السائدة داخل المجتمع ، والفكر الإيديولوجي الذي يتمتع به هذا المجتمع ، وبالأسس الثقافية والعقائدية

المتسم بها وهذه إجمالاً هي ما تشكل ثقافة هذا المجتمع وأي مجتمع آخر ، ويعد هذا بعداً ذا حدين:

الأول إيجابي ويتمثل في بقاء هذا المجتمع واحتفاظه بالشيء الكثير من قيمة الثقافة الأصيلة المستمدة من قيمه الإسلامية والأخلاق التي دعا الله البشرية إلى التمسك بها فلا زالت أخلاق الكرم والشجاعة والمروءة والإقدام وحب الناس والتعاون وغيرها من صفات الخير يجب أن تبقى متجسدة فيه رغم الإيديولوجية الدخيلة على ثقافة البلد الأصيلة التي تشد تجريد الإنسان من كل تلك القيم لتيسير عملية السيطرة عليه.

والثاني سلبي ويتمثل في استمرارية الآثار السلبية للثقافة العلمانية ، وترسيخ المزايا الثقافية السالبة في بعض فئات المجتمع ، بفعل تأثيرات محاكاة الثقافة العكسية التي تم ممارستها ضد الثقافة الإسلامية ولا زالت تلك الثقافات المتدنية مترسبة في مجموعة من قواعد المجتمع مما يعتبر معوقاً خطيراً لإنجاز أهداف التنمية .

ت- الموارد: في هذا البعد من التحليل الداخلي للبيئة ، يتم جمع البيانات المتعلقة بالموارد الأولية الحالية والمتوقعة من نفط وغاز وفوسفات وغيرها ، وبقية المعادن المستخرجة من باطن الأرض وموارد المياه والزراعة والموارد الناتجة عن عمليات التصنيع ومن المشاريع الصناعية المستقبلية وموارد صناعة السياحة ، ورصد الآفاق المستقبلية لمكانيات تطوير جميع مجالات جمع الموارد في البلاد .

٢- تحليل البيئة الخارجية للبلد :

تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات عن بيئة الخارجية التي يمكن تقسيمها حسب المعيار الجغرافي إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: وتنقسم فيها البيئة الخارجية حسب المعيار الجغرافي إلى:
أ- البيئة الإقليمية : وتضم دول الجوار المحاذية لحدود البلد ودول المنطقة الواقع فيها ذلك البلد .

ب- البيئة العالمية : وتضم بقية دول العالم ، وتتباين فيها الدول المؤثرة فيه حسب قربها الجغرافي والمصالح المشتركة معه.

المجموعة الثانية: وتنقسم فيها البيئة الخارجية إلى:

أ- البيئة السياسية: وتضم مجمل الدول ذات العلاقات السياسية المترابطة مع البلد ، والأبعاد والعوامل السياسية المؤثرة في العلاقات وأشكال التحالفات السياسية وأنماط توزيع القوى السياسية إقليمياً ودولياً والعلاقات مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

ب- البيئة الاقتصادية وتشمل العوامل والمؤثرات الاقتصادية من نشاطات تجارية وتعاملات الأسواق العالمية واتجاهات التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال وأنماط الاستثمارات الخارجية.

ت- البيئة الاجتماعية: وتجتمع فيها العوامل الاجتماعية في الدائرتين الإقليمية والدولية من طبيعة الإيديولوجيات الحاكمة في بلدان الجوار خاصة والعالم عامة ، ومحتوى ثقافات شعوبها وشكل التعاملات الاجتماعية القائمة بين المجتمعات في العالم ، وحركات التطور الاجتماعي ومراحل نمو المجتمع ، واتجاهات الأفراد في المجتمعات العالمية وجميع العوامل الاجتماعية الأخرى.

ث- البيئة المعرفية- الثقافية: تنطوي هذه البيئة على الأبعاد العلمية والمعرفية والثقافية في العالم المحيط بالبلد ، وخاصة أن المجتمعات تتطور لتقفز إلى مرحلة جديدة من مراحل تقدم المجتمع الإنساني ألا وهي مرحلة مجتمعات المعرفة بكل مميزاته من الإدارة العالمية للوقت ومن تطبيق معايير إدارة الجودة العالمية ، واعتماد استراتيجيات الإبداع وترسيخ ثقافة الابتكار وإعادة بناء الشخصية الإنسانية لتستقبل مقومات مجتمع المعرفة وخصائصه ، وتتضمن هذه البيئة أيضاً رصد حركة التعليم والتعلم في العالم والمستويات التي بلغتها ومستوى النشاطات الثقافية والتربوية ، فضلاً عن جميع مؤشرات التطور العلمي والثقافي في المجتمع.

ج- البيئة التكنولوجية: وتتضمن جمع البيانات عن مجمل التطورات التي حصلت في العالم على الصعيد التكنولوجي من ابتكار متجدد وخاصة لأنظمة الحاسوب ، ووسائل الاتصال والتقدم المستمر في اكتشافات وتطورات التقنية الرقمية ، وتنامي أساليب العمل في ضوء تكنولوجيا المعلومات واستكشاف سبل نقل الثقافة وتوطينها ، والاستحداثات والاكتشافات العلمية وبقية العوامل التكنولوجية الأخرى.

وبعد استكمال جمع البيانات عن البيئات المشار إليها (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية-المعرفية والتكنولوجية) والمكونة للبيئة العامة (الخارجية) تتم دراسة تلك البيانات ومناقشتها وتحليلها لإنتاج المعلومات الخاصة بتلك البيئة لتحديد الفرص والتهديدات التي تواجهه ضمن تلك البيئة

المبحث الثاني

صياغة إستراتيجية أهداف التنمية :

إن الانطلاقة الحقيقية لعملية التنمية يجب أن تراعي بدقة عمليات صياغة الاستراتيجيات لتحقيق مختلف الأهداف والغايات ومنها أهداف تحقيق التنمية الشاملة بما لهذه العملية من آثار بالغة مستقبلاً في نجاح تنفيذ ما تتم صياغته فيها ، وترتكز هذه الصياغة على ما تم جمعه وتحليله من بيانات في التحليل الاستراتيجي وما تم التوصل إليه من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات .

أولاً: تحديد المهمة الإستراتيجية:

وتعني المهمة الإستراتيجية الرسالة العامة ذات الطابع الشمولي المنشود إنجازها ، وتتمثل المهمة الإستراتيجية في هذه الحالة موضوع الدراسة في تحقيق التنمية الشاملة ٤ . وتكتسب هذه المهمة سميتها أو بعدها الاستراتيجي من حيوية وضرورة النهوض - بالعراق مثلاً - المدمر وتحقيق الثراء الحضاري في بناء التكوينية وإدخاله إلى ساحة مجتمعات المعرفة الإنسانية عبر قفزة تاريخية حقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنمية الشاملة.

ثانياً : تحديد الغاية الإستراتيجية :

ويقصد بالغاية الغرض الذي لأجله تتم بلورة المهمة الإستراتيجية ، وعادة ما تكون هناك عدة غايات إستراتيجية من أجل تحقيق المهمة الإستراتيجية وتتمثل هذه الغايات الإستراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة في البلده بـ :
أ- النهوض بواقع البلاد المتخلف.

ب- رفع مستوى الوعي لدى أبناء الشعب ورص الصفوف بين أبناء الوطن.

ث- بلورة شكل جديد ومعاصر للحياة السياسية في البلاد وتأسيس نظام سياسي ديمقراطي يقوم على المبادئ الإسلامية وتحديد نظام متين في الهيكل الإداري للدولة.

ج- إنشاء البنى التحتية المتينة في البلاد وزيادة الدخل الفردي للمواطن ومحاولة إنعاش الاقتصاد الوطني ، بما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي .

ح- تحقيق عمل المؤسسات الاقتصادية ، تعديل قوانين التجارة والتنافس الحر القائم على الكفاءة.

خ- تعميق الفكر الإبداعي لدى الفرد وترسيخ قيم ثقافة الابتكار و تثقيف المواطن بالثقافة السياسية المعتدلة وتوجيه سلوكه السياسي لخدمة البلاد.

ف- تطوير المؤسسات التربوية والتعليمية وتعزيز نشاطات مراكز البحوث والدراسات ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في العالم وتقليص الفجوة العلمية والتقنية مع ما في بقية دول العالم المتقدم تحقيق الإدارة العلمية لمؤسسات الدولة.

ثالثاً- وضع الهدف الاستراتيجي: نعني بالهدف الاستراتيجي النتيجة المتوقعة من

تحقيق المهمة الإستراتيجية ، إن تحقيق المهمة الإستراتيجية يرمي إلى بلوغ عدة

نتائج وهو ما يعني أن المهمة الإستراتيجية تنبثق عنها عدة أهداف ، وفي إطار

مهمة التنمية الشاملة -في العراق- فإن هذه المهمة تتضمن الأهداف الآتية:

أ-الالتزام بقيم وتعاليم الإسلام .

ب -الاستقرار السياسي وتحقيق الديمقراطية الغير قسرية على الطريقة الأمريكية.

ت- التطور الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ج- الرفاهية المعيشية

ح- الوعي الثقافي.

خ- الوحدة الوطنية.

د- التلاحم الاجتماعي.

ذ- الانتقال إلى مجتمع المعرفة.

وضمن كل واحد من تلك الأهداف المتوقع بلوغها عبر التنمية ، تنبثق أهداف ثانوية

ومنها فرعية وأخرى مرحلية عبر شجرة متشعبة من الأهداف ليشكل بلوغها إجمالاً

تحقيق المهمة العامة المنشودة.

رابعاً- صياغة الخطة الإستراتيجية:

تشير الخطة الإستراتيجية إلى مجموعة من الخطوات المتسلسلة زمنياً وميدانياً والمرسومة مسبقاً لبلوغ الأهداف المحددة ، وتأخذ عملية صياغة الخطة الإستراتيجية حيزاً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي لأنها تكاد تمثل الخطوة الرئيسية في مجمل التخطيط الاستراتيجي والتي تتطلب القيام بكل الخطوات والمراحل المشار إليها آنفاً .

إن وضع الخطة الإستراتيجية المناسبة والدقيقة يساعد كثيراً في نجاح عملية التخطيط برمتها وفي سبيل تحقيق التنمية الشاملة - في العراق- والأهداف المنبثقة منها لا بد من صياغة خطة إستراتيجية تركز على:

١- مراعاة نتائج التحليل الاستراتيجي وما توصلت إليه لتقوية نقاط القوة وتعزيزها ولمعالجة نقاط الضعف ولاستثمار الفرص المتاحة وتجاوز التهديدات القائمة والمتوقعة.

٢- اعتماد المرحلية في وضع الخطة ، بحيث توضع خطة عامة رئيسية تمتد إلى خمسة وعشرين سنة وتنشق منها خطط ثانوية عشرية وأخرى خمسية تنشق منها أيضاً خطط قصيرة الأمد لسنة أو سنتين.

٣- تجزئة الخطة العامة إلى خطط فرعية حسب المجالات بحيث تكون هناك خطط سياسية وخطط اقتصادية وخطط ثقافية وخطط اجتماعية وخطط تقنية.

٤- اعتماد القطاعية في التخطيط بتقسيم العراق إلى قطاعات جغرافية حسب المحافظات والمدن ، بما يضمن شمولية التخطيط على أرض الواقع وهو ما ينعكس لاحقاً على شمولية تنفيذ الخطة الموضوعية .

٥- المراجعة الدورية المستمرة الفصلية للخطط الموضوعية على مستوى المجالات والقطاعات لأجل تعديل الخطط مما يتفق مع الأهداف العامة والأهداف المرحلية لتلاشي الانحرافات الحاصلة بعيداً عن الخطط المرسومة ومعالجتها.

وبهذا يتكامل تحديد المهمة العامة للتخطيط الاستراتيجي المتمثلة في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد وتشخيص الغايات المقصودة منها ورصد الأهداف المتوقعة وصياغة الخطط المؤدية إلى تحقيق كل ذلك ، وتتكامل خطوة صياغة الإستراتيجية ويتم الانتقال إلى الخطوة الأخيرة من خطوات التخطيط الاستراتيجي.

المبحث الثالث

الاختيار الاستراتيجي:

بتحقيق هذه الخطوة يكون التخطيط الاستراتيجي قد قطع شوطاً كبيراً للإعداد العلمي الدقيق لإنجاز عملية التنمية ولم تبق سوى الخطوة الأخيرة والتي لا تقل حيوية عن الخطوتين السابقتين وتتضمن هذه الخطوة خطوتين ثانويتين هما ٧ ، سوف يتم تفصيلهما في هذا المبحث .

أولاً-وضع الاستراتيجيات المتعددة:

ويتم فيها تحديد عدة استراتيجيات لتحقيق الأهداف في ضوء الخطة الموضوعية باتخاذ سلسلة من القرارات ، ولتحقيق مهمة التنمية الشاملة -في العراق- والأهداف المنصوية ضمنها بناءً على الخطة التي تتم صياغتها ، لابد من إعداد مجموعة كبيرة من الاستراتيجيات في كل القطاعات والمجالات لضمان استمرارية الأداء الناجح لتحقيق التنمية ، وخاصة -أن العراق- يفترض أن يبدأ بخطة التنمية من الدرجات الدنيا بسبب انهيار بناء الاقتصادية بفعل الاحتلال

ثانياً-اختيار الإستراتيجية المناسبة:

بطبيعة الحال إن إعداد مجموعة من البدائل والخيارات لا يعني أن متخذ القرار سيلجأ إليها جميعاً إلا أنه سيكون لديه هامش مناورة أكبر تحسباً لكل الاحتمالات ، مما يزيد من فرصته على إيجاد الإستراتيجية المناسبة لكل حالة من الحالات التي تطرأ ، وعليه في جميع الحالات الاعتيادية والطارئة أن يختار بديلاً من البدائل لتحقيق ما تمت تهيئته عند صياغة الإستراتيجية.

وكذلك الحال في موضوع الدراسة الحالية فإن تهيئة عدة استراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية في ضوء الخطة المرسومة سيساعد في تعدد البدائل عند حدوث الأزمات والطوارئ ، إلا أن المهم في هذه الخطوة هو ضرورة اختيار الإستراتيجية المناسبة التي تراعي نتائج التحليل الاستراتيجي وتسعى إلى تحقيق ما تمت صياغته لإنجاز التنمية. وبعد أن تنتهي الخطوات الثلاث(التحليل الاستراتيجي ، وصياغة الإستراتيجية ، والاختيار الاستراتيجي) تكون عملية التخطيط الاستراتيجي برمتها قد انتهت ولابد من الانتقال إلى مرحلة المباشرة بتنفيذ التنمية الشاملة .

الفصل الثاني

سبل تحقيق التنمية الشاملة

(الرؤية المختصرة)

أمسى مصطلح التنمية اليوم محورا مشتركا لمعظم- إن لم يكن جميع- العلوم الإنسانية وتطبيقاتها فهناك تنمية اقتصادية (علم الاقتصاد) وتنمية اجتماعية (علم الاجتماع) وتنمية سياسية (العلوم السياسية) وكذلك تنمية ثقافية (علوم ونظريات ثقافية) وغير ذلك .

ولم يكن هذا الأمر مثيراً للدهشة والتساؤل بمقدار ما ابرز الحاجة للبحث في مفهوم التنمية وتحديد دلالاته على نحو متماسك وضمن سياق تاريخي ونسبي رصين ، إذ جاء الاصطلاح الجديد والراهن لما يطلق عليه بالتنمية البشرية ثم التنمية البشرية المطردة ليعبر عن سمة جوهرية وشاملة في العملية التنموية الهادفة لإجراء تحويل عميق في الحياة الإنسانية بكل مظاهرها ، التي تشترك العلوم الإنسانية بكل مجالاتها في معالجتها حسب اختصاصاتها وميادينها المحددة ، بما فيها مواجهة التحديات على أنواعها ، ولا سيما تلك الناشئة عن الأخطار البيئية وإرث التخلف المزمّن والهيمنة الأجنبية على البلدان النامية ، لأجل نجاح التخطيط الاستراتيجي لإنجاز التنمية وهو ما ينعكس إيجابياً على نجاح مشروع التنمية الشاملة في البلاد.

المبحث الأول

المتطلبات المادية

- لغرض تحقيق التنمية الشاملة -في العراق - فإن ثمة متطلبات وملاحظات مهمة لا بد من الأخذ بها وهي ٨:
- ١-إسناد مهمة التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة إلى فريق رفيع المستوى من الخبراء.
 - ٢-توفير القيادة الواعية والشجاعة القادرة على الاضطلاع بمهام التنمية واتخاذ القرارات السريعة والصائبة.
 - ٣-تهيئة شبكة متقدمة من الاتصالات وتبادل المعلومات.

- ٤- مرونة العمل وانسيابية التعاملات الإدارية.
- ٥- سرعة التكيف مع التغيرات في بيئة العراق داخلياً وخارجياً.
- ٦- الشفافية في التخطيط والتنفيذ.
- ٧- المراجعة المستمرة للخطط والأهداف.
- ٨- الرقابة والتقويم المستمران.
- ٩- الإدارة العالية للوقت.
- ١٠- الاستثمار الأمثل لوسائل الإعلام لإعداد الجماهير وتشجيعها للإسهام في مشروع إنجاز التنمية الشاملة.
- ١١- إشراك قطاعات المجتمع كافة في المشروع وإشعارها بتحمل جزء من المسؤولية في إنجاح أهداف التنمية.
- ١٢- تحقيق الإدارة العلمية للاستفادة الأفراد والموارد.

المبحث الثاني

المتطلبات الغير مادية

إن إظهار الدور الإيجابي الفعال للإسلام الخفيف في مسيرة التنمية والتقدم ، وإظهار الجوانب التنموية الأساسية في الفكر الإسلامي والعناية الكبيرة التي يوليها بالتنمية البشرية أمر لا بد منه فمفهوم الإنسان لدى الإسلام ينطوي على الكثير من المعاني الرفيعة ، وإن يحيا حياة أخلاقية سامية تزخر بأوجه شتى من التعامل الحسن مع أبناء نوعه ومن العرفان لحق خالقه عليه عرفانا يتجلى في عبادته والعمل بما يرضيه حتى يصير ممن (يحبهم ويحبونه) فتفتح لهم أبواب السماء ويخلدون في جنات ونهر في مقعد صدق عند مليك مقتدر.

وما لا ريب فيه إن هذه الصفات الحميدة إنما هي ثمار للشخصية الإنسانية التي ترتفع فوق الطبائع البهيمية بالمجاهدة والسعي الدؤوب ، فقد أولى الإسلام الشخصية الإنسانية وتنميتها والارتفاع بمستواها عناية فائقة ، والتنمية هي دوماً اتساق في التطور الاجتماعي أي علاقات ومؤسسات ومشاريع جديدة وإلى أفكار جديدة ومتجددة ، في إطار الضوابط الشريعة والأخلاق إن الفكر السياسي والتنموي للتنمية تتحقق على أيدي الناس أنفسهم وإن المقومات المادية للنظام التنموي والظروف الموضوعية للتغيير التي

تحقق هذه المقومات بواسطتها في أنظمة ، وعلاقات جديدة لا يمكن أن تنهيا إلا بالسير الموضوعي للتطور الاجتماعي نفسه ، وبالدرجة الأولى العلاقات التي تفرزها طبيعة التطور الاقتصادي والقوى المنتجة التي تدخل خلال جميع مراحل التطور التنموي ، في علاقة اندماجية كاملة مع مشاريع العمل وخطط بناء الدولة إن هذه العلاقة الاندماجية تتطلب باستمرار إعادة تنظيم جذرية .

إن النجاح في هذه المهمة يحتاج إلى حشد كل الجهود الممكنة من الداخل (سواء أكانت قطاع عام ، أم قطاع خاص حديث أو تقليدي ، أو قطاع تعاوني) من خلال :
- أولاً: الجمعيات الخيرية ، وتضم مجمل المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال العمل الخيري بشكله التقليدي الذي يعتمد صيغة منح ، تتراوح نسبة الجمعيات الخيرية بين ٣٤٪ من مجمل المنظمات الأهلية في مصر ، وتصل في سورية إلى نسبة ٨٠٪ في حين تصل في الخليج العربي إلى ٩٠٥ وتتراوح بقية النسب في باقي الدول العربية بين هاتين النسبتين ، إلا أنها وبالمتوسط العام الشكل الأساسي لعمل المنظمات الأهلية العربية ٩ .

- ثانياً: منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية ، وهي منظمات أهلية تنشط في مجالات اجتماعية عديدة وتقدم خدمات صحية وخدمات اقتصادية واجتماعية متنوعة كالأطفال والمرأة والمسنين والأسرة وغيرها ١٠.

ثالثاً: منظمات التنمية ، وهو نوع جديد من منظمات العمل الأهلي بدأ يتنامى تدريجياً في المجتمعات العربية ، يهدف هذا النمط من الجمعيات الأهلية إلى تحقيق التنمية في إطار مجتمع محلي محدد ١١.

رابعاً: منظمات دفاعية ، أي منظمات التأثير والرأي (Advocacy) ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المعاقين ومنظمات ظهرت مؤخراً تعنى بالدفاع عن حقوق الأطفال الذين ليس لهم مأوى ، إضافة إلى منظمات الدفاع عن البيئة ١٢.

خامساً: منظمات ثقافية متنوعة ، كالجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين وجمعيات الشعر والقصة والرواية... الخ ، إضافة إلى منظمات تأهيل وتدريب ومحو الأمية للكبار وغيرها ١٣.

والمشترك بين المنظمات الأهلية السابقة على اختلاف أنواعها ونشاطاتها أنها غير هادفة للربح أولاً وهي منظمات غير حكومية ثانياً ، وثالثاً تقوم بمبادرات أهلية وشعبية طوعية لتلبية حاجات أو مطالب اجتماعية والمشاركة في عملية التنمية ، ولتحقيق أفضل من الأداء المهني وتحقيق غايات المشاركة المجتمعية عبر بناء جسور الثقة والتفاهم بين كافة الأطراف المعنية بالتنمية .

المبحث الثالث

الرؤية المستقبلية لعملية التنمية في العراق والوطن العربي :

إن هدف التنمية الأساسي إيجاد بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة صحية وخلاقة ، فم منذ السبعينات بدأ بعض المفكرين الغربيين بالتحدث عن أهمية النمو والتنمية في بلدان العالم العربي ولم تكن كل هذه الدعوات بريئة ، (إذ كان أهم أهدافها هو جذب المزيد من رؤوس الأموال العربية إلى مشروعات في الحقيقة لا تخدم طريق التنمية على المدى البعيد وان كانت وقد حققت نوع محدود من التطور ، فكان من الطبيعي أن يتم التعامل مع موضوعات التنمية بحذر وخوف إذا لم يكن بالتشكيك باعتبارها هدفاً استعماريّاً واجب التصدي له)١٤٠ ، فكان ينقص الأمة العربية أكثر من امتحان وهزيمة لتستيقظ على واقع كل ما فيه يحتاج ليس فقط إلى مراجعة لمسارها ولتطورها وإنما إلى تغيير ذلك الواقع ، وكذلك للأسف كان الجميع ينظر للجميع نظرة التوجس والخوف والقلق ، فكان من الطبيعي أن تصبح المنطقة العربية ساحة نزاعات وحروب وصراعات وما يرافقها من تخلف وفقير وقمع ، مضافاً إليها ازدياد الوعي في خطورة المشروع الصهيوني وأهمية التعامل مع هذا الكيان الغريب ، وحتى نهاية الثمانينات بقيت مسألة التنمية محصورة في أوساط النخب الفكرية والمحللين الاقتصاديين وتراجعت مفاهيم ومصطلحات التنمية لتحتل الشعارات والخطب وضرورة تداول السلطة مكانها وفي قراءة لأغلب برامج الأحزاب السياسية العربية المعارضة منها أو التي في السلطة أنها خلت من أي إشارة إلى أهمية التنمية ، (وظهر على السطح بما يسمى بمصطلحات الأمن الاقتصادي والذي ترافق مع مصطلح الأمن السياسي مترافقاً بالتهويل بالمنجزات المتحققة ، فكان أعداء الأمة يحولون تحقيق أمرين أولهما: المزيد من الضغط على الحكومات لإلحاق ما تبقى من اقتصادها في طاحونة العجلة العالمية ، وثانيهما: تفويت

فرص الانتقال الطبيعي نحو مجتمع معافى سليم ، وترافق مع افتعال ضجيج صاحب لما يسمى بالمشاريع الاقتصادية الشرق الأوسطية ، واعتبار دولة الكيان الصهيوني ذات الرعاية الخاصة ، وبدأت بعض الدول العربية إدارة الظاهر لكل الموضوعات المشتركة ذات النفع الاقتصادي باتجاه التعامل الواقعي مع الحالة الراهنة وأنجزت أغلب مكرساتها السابقة ولم تتقدم خطوة باتجاه التنمية بينما بقيت أغلب الدول تحاول الخروج من التخلف والفقر عبر خططها الاقتصادية(١٥).

في مطلع التسعينات بدأت تقارير التنمية البشرية بالتعامل مع الأرقام والأوضاع بدلالات سياسية فكانت التقارير تمثل إدانة واضحة وصريحة للنظام القطري العربي إذا توفرت الإرادة السياسية فإن البلدان العربية تتوفر فيها الموارد اللازمة لاستئصال الفقر المطلق ، ربما في غضون جيل واحد ولتتوقف عند بعض القضايا المعوقة للتنمية وإلقاء الضوء على بعضها دون تحليلها ومعرفة أسبابها لمعالجتها ، (فظاهرة الفساد المستشري في البلدان العربية وخاصة الرشوة واستغلال المنصب ، والإثراء غير المشروع وما ينتج من خراب وآثار مدمرة على الاقتصاد والبشر فسادت قيم وأخلاقيات المجتمع الاستهلاكي المشوه ، ثم ضحك رؤوس الأموال إلى الخارج بغياب القانون والمحاسبة والروتين مما خلق بيئة طاردة للاستثمارات المالية أضعف رغبة المواطن في المشاركة بتغيير واقعه وظروفه وإذ تقدر بتريليون دولار يتم توظيفها واستثمارها في الخارج مترافقة مع هجرة الأدمغة والعقول المبدعة ، إذ يقدر عدد العلماء العرب المغتربين بمليون عالم يعملون في الدول الصناعية المتقدمة بسبب السياسات الطاردة للبشر ولرأس المال(١٦) .

الفصل الثالث

التنمية في الفكر الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية

المبحث الأول

التنمية في المنظور المذهب الفردي :

تعددت الزوايا التي ينظر الباحثون الرأسماليون للتنمية ، فقد لاحظ بعضهم أنها الزيادة المستمرة في إنتاج الثروات المادية ، ولاحظ آخرون أنها عملية زيادة الدخل الفردي أو الإنتاج الاجتماعي (ويلاحظ هانسن (Hansen) ارتباط التنمية بالعلاقات

الدولية ، ويربطها اسمان بالتحويلات الحضارية للدول الأقل تصنيعا من الاقتصاد الرعوي أو الزراعي إلى التنظيم الصناعي للأنشطة الاقتصادية ، إما فريد وبكسر فيراها عملية شمولية بإبعاد مختلفة خلال مدة زمنية طويلة نسبيا تحدث زيادة في الدخل اكبر من زيادة السكان(١٧).

وقد توصل عدد من الباحثين إلى رأي بأنهم يفصلون بين الجوانب الاقتصادية والإطار الاجتماعي والدوافع العقائدية لتحسين هذا الإطار وتكييفه ، وتوزيع إمكانات النمو وثماره ، كما توصلوا إلى ضرورة التفريق بين مفاهيم النمو (Growth) ، ومفهوم التنمية (development) ، ومفهوم التحديث (Modernization) ، ولو حظ أن تلك الدراسات ركزت على النمو متأثرة بالتدرج التاريخي لتطوره من خلال أفكار مجتهدى المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية ، (فقد ظهرت مقولات النمو عند سميث (Smith) في تقسيم العمل وتقرير حق الفرد المطلق بوصفه أساسا لتطور ثروة الأمم وتأكيداته على التوازن الآلي بين تأثيرات العرض والطلب على السوق ، فأعطاه دور المعيار في ماذا ينتج ولمن وافتراضات المدرسة بصيرورة كل اقتصاد لدرجة التشغيل وتطويره ، ومن ثم تحقق الكفاءة الإنتاجية وتطور المعدات وتعظيم الادخار لتوسيع حجم السوق الداخلية والخارجية وتأكيداته على تراكمية النمو وهكذا تطورت مفهومات النمو عند ريكاردو في نظريته في التوزيع الوظيفي على العناصر المساهمة في الإنتاج ، بالتركيز على مقولة العمل ونظريته في الربح التفاضلي ، وبظهور مارشال ظهرت أفكار ومتغيرات جديدة دخلت في محاور دراسة النمو ، مثل التطورات الفنية والاندماج ، ونظرية الوفورات وأثرها على تقليل الكلف وتطوير المهارات ، وبرز الجانب المذهبي للرأسمالية في أفكار شومبيتر في آرائه في النظم وأثره في إحداث النمو ، حتى ظهرت الكينزية التي انحازت تحت ظلها العلمي محرك النمو إلى جانب الطلب بما يبرز اثر الركود العالمي (١٩٣٠م) ، فأدخلت تعديلات هامة على دراسة النمو في ظل التفكير الليبرالي فطالبت بإعطاء الدولة دورا في التطوير واستندت على التوزيع وإعادة التوزيع لتنشيط اثر الاستهلاك بغية إيجاد الطلب الفعال بوصفه مطورا للإنتاج (١٨) .

من هنا نرى أن الخيط الذي يربط هذا العرض السريع لتطور دراسات النمو الاقتصادي ، خلال قرنين من الزمن ، يمكن وصفه بان التنمية في ظل الاتجاه الفردي

ظلت عملية إبداعات الأفراد لتحقيق الرخاء المادي ، إي أن تصور الليبرالية للمشكلة الاقتصادية دعاها إلى تكليف كل فرد بحل هذه المشكلة بجهده ونشاطه وعلى النطاق الجزئي وجمع هذه الجهود سيصار إلى تذليل آثار المشكلة في مجمل الاقتصاد القومي ، بينما ظلت الآثار التي تسهم فيها قوانين التوزيع في أحداث وتائر النمو أو تسريعه ما عدا تعديلات طفيفة ظهرت في الفكر الكينزي ، لم تلبث أن تلاشت وسط الإهمال الذي تفرضه النظرية برمتها في فرض قيود معينة على الفرد حين يتصرف تصرفا مطلقا بالثروة والدخل ، لذلك فإن المقياس الذي تقاس به التنمية والذي ينسجم مع النسيج النظري الليبرالي في تصور النمو هو حجم الثروة الكلية المتحصل عليها للمجتمع خلال مدة زمنية معينة وعليه فقد اعتمد حجم الدخل القومي مقدار الدخل الفردي الحقيقي أو حجم التراكم الرأسمالي لسنة الأساس وآثاره ، ونسب ارتفاعاته مقاييس أساسية في تصنيف المجموعات البشرية ، إلا أن ذلك الفصل المتعمد عن الجوانب غير الاقتصادية في التصور ، قد برز بعد التنفيذ في الشطر الغربي من الأرض ، (عبر عنه صراحة روستو (Ross tow) بوصفه لمرحلة الاستهلاك الوفير القائل أن هذه المرحلة جعلت المواطن الغربي يطرح على ذاته أسئلة لا تمس مسألة النمو إنما تشخص حالة الفراغ الذي انتاب المجتمع بعد تحقيقه لمرحلة الرفاهية (Economic Welfare) ١٩.

المبحث الثاني

التنمية في المنظور المذهب الاشتراكي :

إن المُسَلَّم به عند الباحثين أن مقولات التنمية قد وجدت نضجا في ظل التفكير الاشتراكي للمشكلة الاقتصادية ، بينما حظي النمو بالقسط الأوفر في التفكير الاقتصادي الليبرالي ، وبصرف النظر عن الأساس النظري والواقع التاريخي لهذه المسألة ، (فإن النتيجة الحتمية للتطور الاقتصادي حاول جادا إحداث تحولات هيكلية من خلال الاستثمارات العامة باستخدام التخطيط الشامل (Centralized Economic Planning) بما يؤدي إلى تكوين قاعدة استقطاب للموارد المتاحة كافة ، وبأسلوب التوزيع المركزي للدخل وفق قاعدة " كل حسب عمله " دفع النشاط العام إلى تحقيق تزايد منتظم في متوسط الإنتاجية للفرد ، وبالتالي في قدرات المجتمع ، مستهدفا كما تشير أدبيات التنمية إلى توفير الحاجات الأساسية وفق مبدأ يتمثل في "إحداث التغيرات

الجذرية في علاقات وقوى الإنتاج ومن ثم في البنيان الثقافي الملائم معها " ، وعليه اعتمد ذلك التطبيق مسألة الملكية الاجتماعية وحول دور الدولة وصلاحيات تنظيم الإنتاج وتخطيطه مركزيا وتوزيع عوائده بموازنة صارمة بين الاستهلاك الضروري والتراكم المخصص لتوسيع قاعدة الإنماء عموديا وأفقيا ، وقد اعتمدت السياسة الاقتصادية القائمة على أساس ذلك الفكر على المناورة في انخفاض حجم الاستهلاك ورفع له لصالح التراكم تمشيا مع الأهداف البعيدة والمتوسطة والقصيرة للتخطيط الاقتصادي (٢٠) ، مع الأخذ بالحسبان الاعتبار السياسية في المراحل المختلفة ، ويلاحظ الباحثون أن الفكر الماركسي جعل الباعث على أحداث النمو الاقتصادي مواجهة جماعية بقيادة الدولة في الغالب للمشكلة الاقتصادية بحيث صارت التنمية بالأساس مسؤولية الدولة وحق الفرد عليها لتحقيق ذلك سد حاجاته الأساسية وبسدادها تتجدد قوى الإنتاج ويستمر النمو الاقتصادي ، وهذا يتيح لنا القول ، (أن مفهوم التنمية كما يراه أصحاب هذا الاتجاه ينزع إلى الربط الجدلي بين الإنتاج والتوزيع بعلاقة تأثير متبادلة بينهما وتسخير التوزيع لمصلحة الإنتاج، وتجديده وتحقيق تراكم مناسب سواء بالضغط على مستوى الأجور الفعلية أم على مستويات الاستهلاك فضلا عن تحديد التملك لوسائل الإنتاج) ٢١ .

المبحث الثالث

مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي :

إن المنطلق الذي ينطلق منه تحديد مفهوم الإسلام للتنمية هو كيف يرى الإسلام المشكلة الاقتصادية؟ وما هو الحل الذي قدمه لها؟ إن التصور الإسلامي يسلم أولا بان الموارد المبتوثة في الكون هي من الوفرة بحيث تغطي الحاجات القائمة إلى يوم القيامة ، وهذه الحقيقة إحدى معطيات القرآن الكريم ، وله فيها دلالة واضحة : قال تعالى (وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا) ٢٢ إبراهيم ٣٤ ويقف الإسلام إزاء هذه المسلمة موقف المحرض بالوسائل العقائدية والأخلاقية على العمل واستثمار هذه الموارد ، إن الندرة المعترف بها في الإسلام هي ندرة الطيبات " أي السلع والخدمات المبذول عليها عمل كيفية لإشباع الحاجات " ، لذلك فإن الجهد الإنساني هو الكفيل والمسئول في آن واحد في إحداث وفرة الطيبات وهو مأمور بسد متطلباته للتوصل إلى تحصيل قدرته على العبادة بالمعنى الأخص ومأمور بعمارة الأرض لقوله

تعالى (هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها) ٢٣ هود: ٦١ ، حيث تشير الآية الكريمة إلى (أن العمل والإنتاج ليسا ردود فعل للحاجة الإنسانية ، أو استجابة لها بقدر ما هما حكم شرعي ينظم الاستجابة الإنسانية لتحدي الحاجة ، نخلص من ذلك إلى القول أن الركن الأول في مفهوم التنمية في الإسلام هو الضرورة الشرعية للإنتاج واستخدام أقصى الطاقات البشرية فيه ، ولما كان الإنسان هو حلقة الوصل أو محل الارتباط في تبادل التأثير بين كفاية التوزيع ، وتحقيق القدرة على الأداء الإنتاجي ، فقد احتل التوزيع الركنية الثانية في مفهوم الإسلام للتنمية ، ذلك أن التوزيع الإسلامي للثروة والدخل قائم على معياري العمل والحاجة وهنا يسهم التوزيع في مساعدة القوى الإنتاجية على الحركة الفعالة في إعطائها القوة المادية وتسهم المسلمات العقائدية والإحكام التكليفية في إعطاء تلك القوى الدفع الروحي المعنوي ، ما يرتب في فهم التصور الإسلامي للتنمية أن لها ركنين هما عدالة التوزيع الإمكانات المادية وعدالة توزيع ثمار النمو لأجل إنتاج يتطلع إلى عمارة الأرض) ٢٤.

(لذلك فمفهوم الإسلام للتنمية مفهوم شمولي لا يؤكد على جانب الإنتاج ، كما هو دأب الفكر الرأسمالي ولا يتركز في جانب التوزيع هدفا كما في الفكر الماركسي ، إنما يجمع بينهما في توليفة متوازنة لإنتاج مفهوم شمولي للتنمية في الإنماء لا يصاب بسوء التوزيع كما هو محور الكلفة الاجتماعية للتنمية الرأسمالية ولا بهبوط الإنتاج ، كما أو نوعاً كما هو محور الكلفة في التنمية الماركسية) ٢٥ ، من ذلك كله يستطيع الباحث أن يوجز بعض مفاصل الفهم الإسلامي للتنمية وعلى الوجه الآتي ٢٦:

- أ- أن الإنتاج مسؤولية شرعية يترتب التخلي عنها جزاءات قانونية في الدنيا والآخرة.
- ب- الامتثال لهذه المسؤولية بوصفها حكماً شرعياً عينياً يجعل مفاصل الإنتاج متعددة فيها الفرد والمجتمع والدولة .
- ت- يجعل الإسلام للعمل مكافأة مادية وروحية المادية بشرعية الملكية والروحية باجر الامتثال للحكم الشرعي.
- ث- أن النمط التوزيعي يهيئ جميع قوة العمل المتاحة للإسهام بالإنماء الاقتصادي طالما ضمن لإفرادها حد الكفاية .

- ج- إن غاية التنمية في الإسلام تتخطى مرحلة زيادة الثروة القومية ومرحلة إشباع الحاجات المادية فقط ، بل أنها تضم هاتين المرحلتين وتسخرهما معا لهدف أسمى وهو تسهيل أمر العبودية لله تعالى .
- ح- نفي الملكية الحقيقية للإنسان وتمكينه بوساطة الحكم الشرعي للحيازة والانتفاع بالموارد لفرد او مجموعة، أو للأمة على اختلاف في الشكل واتحاد في المحتوى.
- خ- الحيازة مفتوحة ، فلا تميز لطبقة على أخرى ، لان الوسائل الشرعية للحيازة عامة للجميع واهم الوسائل ضرورة العمل المنتج للملكية ، وبهذا تشكل الملكية " حكما شرعيا قدر وجوده في عين أو منفعة ، ولما كان الحكم الشرعي سببا للملكية حيازة أو انتفاعا دائما فان انتهاك السبب يعني فساد النتيجة المترتبة عليه.
- د- العلاقة بين الإنسان (المستخلف) وبين الموارد ليست علاقة صراع أساسه الندرة بل علاقة تكاملية بين الموارد الكافية والمسخرة والتكليف الإلهي للإنسان بالعمل وعمارة الأرض ، أي أن كل جزء من مخلوقات الله يؤدي دورا في عملية الاعتماد ، وكل هذه الأدوار يكمل بعضها بعضا متجهة نحو هدف واحد هو اعتماد الأرض وتحسين مستوى الحياة لإغراض عبادة الله تعالى .
- ذ- الإنسان في اعتبار التصور الشامل في الإسلام للتنمية هو المستفيد الوحيد من التسخير والاستخلاف فانه يتوجب عليه ولوج الحياة بكل فاعلية وإيجابية ، فتعطيل الموارد بعدم الاستخدام أو سوء الاستخدام يسبب إعاقة فاعلة لعملية التنمية .

الفصل الرابع

التنمية وتحديات المتغيرات العالمية الجديدة

المبحث الأول

تحديات العولمة

أولاً : تفسيرات العولمة

قبل البدء في الحديث عن مفهوم العولمة (Globalization) لابد من الإشارة إلى أن أغلب المحولات الاجتهادية الرامية تبيان مفهوم ودلالة ظاهرة العولمة لم تبلغ مبتغاها ومرامها الأساسي بعد.

فبعض تلك الاجتهادات اقتصرت على وصف هذه الظاهرة على أنها عملية أمركة العالم ، أي نشر الثقافة الأمريكية بحيث تغلب على الثقافات المجتمعية الأخرى ، ويراها بعض آخر على أنها الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية فهي أبشع وحدث صور الهيمنة الاستعمارية ، وثمة من ينظر إليها بمنظور أوسع ، (مفاده أن العولمة تمثل عملية رسملة العالم ، أي أن العولمة عملية يراد منها نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي وفرضه على عامة الأساليب الاقتصادية التي تتبعها المجتمعات الأخرى ، في حين يذهب فريق ثالث للقول بأن العولمة ظاهرة تنحو بالمجتمعات الإنسانية قاطبة نحو التجانس (التشابه) الثقافي وتكون الشخصية العالمية ذات الطابع الانفتاحي على ما حولها من مجتمعات وثقافات مختلفة ، ويعول أنصار هذا الفريق على جملة التطورات الهائلة الحادثة في قطاع الاتصالات والمواصلات بين المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أسهمت بشكل كبير في نشر ثقافات المجتمعات بخاصة المتقدمة منها والتي ترنو المجتمعات النامية بلوغ مستوى تطورها الصناعي والاقتصادي والعلمي ، وعموما يبدو أن منظار هؤلاء للعولمة أوسع نطاقا مما سبق عرضها (٢٧).

مفهوم العولمة ومجالاتها شكل موضوع العولمة في السنوات الخمس عشرة الأخيرة محورا أساسيا لعدد كبير من الندوات والملتقيات الفكرية والثقافية إضافة إلى عشرات المؤلفات والدراسات والأبحاث وكان الإجماع منعقداً على أن العولمة تمثل تحدياً كبيراً في العصر الحالي بصرف النظر عن الاختلاف في منطلقات المقاربة وزوايا النظر ونقاط التركيز خاصة بالنسبة للبلدان النامية وللشعوب التي تعتز بقيمتها الثقافية والحضارية المستمدة من منابع وفضاءات روحية كونية شمولية كالشعوب الإسلامية.

ثانياً : مفهوم العولمة :

(العولمة مصطلح جديد في اللغة العربية جاء ترجمة للمصطلح الإنكليزي Globalization والفرنسي Globalisation من أصل لاتيني واحد للإنكليزية والفرنسية (Glob) الذي يعني الكرة الأرضية ، وعموماً لم يظهر المصطلح قبل الستينات من القرن الماضي وكان يصف بداية بشكل حيادي ظواهر أصبحت عالمية بعد أن كانت محلية أو قومية ولكنه أخذ مضموناً اقتصادياً في الثمانينات وفي التسعينيات أصبح مفروضاً في

التحليل المالي و(الاقتصادي) وإذا كانت عبارة (عولة) قد شاعت في اللغة العربية فهي الأكثر استعمالاً من بين عبارات أخرى لم تلق رواجاً (كوكبة) - (عالمية) - (شمولية) وجميعها تعني العولة (٢٨) ، وعلى العموم فإن العولة عملية معقدة وشاملة تنطوي على مجموعة متشابكة من العناصر المتنوعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والفكرية والثقافية تتحرك وتؤثر في تحقيق العولة بطريقة متزامنة تقريباً .

ومن أبرز محاور العولة ، المنافسة ، تحرير أسعار السلع الخصخصة وإعادة النظر في دور الدولة وأبرز قواها ، الشركات المتعدية الجنسية أو العابرة للقارات والمؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى ، الحكومات ، واهم أدواتها هي اتفاقيات التبادل الحر ومناطق التجارة الحرة ، برامج إعادة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي يقودها الصندوق والبنك الدوليين أما أبرز نتائجها هي ، النمو من دون الاستخدام الكامل ، الإفقر ، الأزمات المالية ، تخريب البيئة العسكرية ، العولة هي ثقافة تحكم النزعة الاقتصادية في العالم لدرجة تهديد مصيره ومصير الحياة على الأرض ، والعولة الرأسمالية ثقافة متكاملة عملت وتعمل للقضاء على الثقافة الغربية وعلى باقي ثقافات العالم والعمل لتحويل جميع الثقافات إلى نوع من الفولكلور.

المبحث الثاني : التطورات الاقتصادية العالمية وضرورات التكيف :

التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر إلى ولادة نظام اقتصادي جديد أكثر تعقيداً، وبروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة تستلزم ترتيب الأولويات والأيدولوجيات الاقتصادية للدول إزاء التحولات الكبيرة ولا سيما في مجالات تطورات الإنتاج وتوزيع الثروات ، (حتى أضحى ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي ٨٤٪ من التجارة الدولية ٨٥٪ من مجموع الادخار الأمر الذي يستلزم التوجه نحو تقاسم أفضل للفرص الدولية من أجل تحقيق النمو ضمن نطاق هذا الخضم من الثروات وحالات عدم التكافؤ حيث أن هناك (٨٠) بلداً ما زالت فيها حصة الفرد من الدخل أقل مما كانت عليه قبل أكثر من عقدين من الزمن وذلك نتيجة الاحتكارات في الأنشطة التجارية والصناعية والمعلوماتية والإعلامية ، ذات القدرة المفزعة التي تحركها آلية سوق المنافسة وما تحمله من تحركات في الأسعار في ميادين الإنتاج السلعي والخدمي وما يتبعها

من ارتباطات بنمط الإنتاج وشروط قسمة العمل الدولي الجديدة وتوزيع الموارد وتخصيصاتها إلى جانب التطور الهائل في الإدارة وشؤون المبيعات والإعلان والدعاية (٢٩) ، (الأمر الذي فسح المجال للقوى الكبرى والشركات العملاقة التي لا ترتبط حتى بما يعرف بدولة المقر ، من الهيمنة على اقتصاديات العالم سواء أكان ذلك من خلال أنشطتها الذاتية الواسعة أو عن طريق المنظمات العالمية ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ونادبي باريس ولندن) ٣٠ ، كل هذه الأمور وما رافقها من التداخل بين الثقافات والأفراد والمجموعات الاجتماعية والشعوب والإعلام والاتصالات وعدم التقيد بنطاق الوطنية جعلت مفاهيم القرن الماضي المتمثلة بنظرية كينز والاشتراكية الشيوعية والعالم الثالث غير ملائمة لمسيرة الوضع الراهن في حين برزت مفاهيم ومفردات جديدة تعبر عن مقومات أيديولوجية مختلفة تماما عنوانها الرفاه ، الحرية ، آلية السوق ، وإحلال الميزة التنافسية (الحديثة) محل الميزة النسبية (التي كانت سائدة لأكثر من قرن من الزمن) حتى أصبحت الميزة التنافسية هذه خاضعة لقواعد محددة من قبل مؤسسات دولية مثل (ISO) منظمة الملكية الفكرية (WIPO) ومنظمة التجارة الدولية ، ومن هنا لم يعد النمو الاقتصادي محصورا بعمليات توسع أو استبدال موقع سوقي في اقتصاديات متقدمة ، ولكن بإدخال تكنولوجيات حديثة وخدمات علمية تخلق أسواقا جديدة من خلال نشاطات تتسم بكفاءة أعلى للمنتجات الخاضعة للتسويق حتى أصبح مقياس التقدم لأي بلد هو تحقيق أمرين ٣١ :

- الأول مدى الاعتماد على المعرفة التي تتميز بها المرحلة الحالية من ازدهار العلم والمعرفة والتقنية الحديثة، في مبادئ الكمبيوتر والاتصالات ونظم المعلومات وما رافقها من تسارع لوتيرة التطور.
- الثاني: زيادة حصة الصناعة والتأكيد على دورها في الناتج المحلي الإجمالي وتساعد اتجاهات حركة رؤوس الأموال والشركات عبر الوطنية كتوجه جديد للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي في ظل استمرار نظم الحكم السلطوي وسياسات اقتصادية على تكريس أجهزة الدولة لإدارة برامج الخصخصة والتكليف الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومتطلبات تحرير الأسواق على الصعيد العالمي التي تتطلب بدورها ضرورة اكتساب المؤهلات والمهارات بمحدود

تعلم علوم الحاسبات ونظم المعلومات وتنظيم وتصميم البرامج والعمل في شبكة الانترنت وإجادة اللغات الغريبة فحسب، بل لابد من تكييف الاتجاهات والقناعات وأنماط التفكير على وفق طرق التفكير التي تفرضها ظروف اللحاق بالحركة العالمية.

الاستنتاجات

- من خلال ما تقدم يتبين لنا مجموعة من الملاحظات وهي كالآتي :-
- ١- التنمية الاقتصادية هدف مهم وغاية تحاول كل البلدان ادراكها املاً في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات وتوفير الرفاهية لآبنائها وجعل الاقتصاد ينمو بصورة تلقائية ويكون قوياً أمام الصدمات الخارجية .
 - ٢- ان تحقيق التنمية الاقتصادية يؤدي الى تحقيق التنمية الشاملة في المجالات كافة وذلك للترابط العضوي الكبير بين مختلف المجالات .
 - ٣- يعد التحليل العلمي للبيئتين الداخلية والخارجية بما تحتويان من عناصر مهمة ((هيكل اداري للبلد ، موارد اقتصادية)) مرتكز اساسي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان وضع خطط استراتيجية لتحقيق التنمية الشاملة .
 - ٤- يتضمن التحليل الاستراتيجي المطلوب لعملية التنمية ثلاث مراحل لا يمكن تجزئتها او التخلي عن احدها فهي مترابطة وهذه المراحل هي (التحليل والصياغة والاختيار الاستراتيجي) .
 - ٥- ان مفهوم التنمية ظهر بعد النصف الثاني من القرن الماضي وقد اقتبست الدول النظريات الجاهزة للتنمية وطبقته مباشرة دون مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي المختلف عن الدول التي نشأت فيها تلك النظريات مما ادى الى فشلها فاصبحت الكثير من الدول لاتؤمن بالتنمية وانما كانت هناك محاولات للتطور والتقدم .
 - ٦- نظراً لاختلاف مفهوم التنمية بين المذاهب الاقتصادية الوضعية والاسلام فقد واجهت التنمية في العقود الماضية الكثير من الصعاب ووقف امامها الكثير ووضعت العراقيل والصعاب مما ادى الى فشلها في الكثير من البلدان العربية والاسلامية .

٧- أصبحت العولمة بمفهومها الواسع ومحاولة ربط الدول بعجلة الاقتصاديات العالمية الكبرى من خلال المنظمات العالمية (صندوق النقد الدولي ، البنك الدولية للتنمية والاعمار، منظمة التجارة العالمية) عائقاً كبيراً ومحبطاً لتحقيق التنمية بسبب الرغبة لدى القيادات الموجهة للاقتصاد العالمي بجعل الدول الصغيرة سوقاً لمنتجاتها المتنوعة ومصدراً فقط للمواد الأولية .

٨- ان التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة والتي انتجت منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية العالمية المتشابكة في الانشطة التجارية والصناعية والمعلوماتية والاعلامية ادت الى عدم التقييد بنطاق الوطنية ونبذ مفاهيم الماضي المتمثلة بالاشتراكية والعالم الثالث ، فولدت قوى داخل كل بلد تعمل ضد مصالحه خدمة للمصالح الاقتصادية للدول الاكثر تقدماً صناعياً وتجارياً وتكنولوجيا وتقف ضد تقدم البلد ونموه وتطوره خدمة لمصالحها الضيقة لافتقارها الى الرؤيا البعيدة .

التوصيات

في ختام البحث لابد من وضع السياسات والتوجهات التي من شأنها تحقيق الاهداف المرجوة من تطبيق التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة وهذا يتمثل بما يأتي :-

١- عدم التقليد والمحاكاة للتجارب التنموية التي طبقتها دول اخرى لان لكل بلد مجتمعه وموارده وموقعه الجغرافي وثقافته وديانته الخاصة به فما ينفع الاخرين قد لاينفعنا وعدم اهمال الجوانب الايجابية في الخطط التنموية للبلدان الاخرى والاستفادة منها بما يتلائم مع ظروف العراق مثلاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً .

٢- يجب ان تكون القيادة السياسية والشعب مؤمنين بالتنمية مضمحين من اجلها ايماناً منهما بان التنمية هي من اجل مصلحة البلد وعليه يجب تسخير كل الامكانيات المادية والبشرية والعلمية والتكنولوجية وان تتخذ القرارات الادارية اللازمة لتسهيل انجاز التنمية بكل دقة وبعد دراسة معمقة لتجنب الوقوع في الاخطاء التي ادت الى التجارب التنموية الفاشلة .

- ٣- انجاز مراحل التخطيط الاستراتيجي الثلاث (التحليل الاستراتيجي ، صياغة الاستراتيجية ، الاختيار الاستراتيجي) بدقة عالية وامانة كبيرة لان من شان أي خطأ او تقصير ان يؤدي الى فشل الاختيار الامثل للاستراتيجية التنموية .
- ٤- تطبيق صيغ جديدة في مجالات الاستثمار والتبادل والتشغيل بالاستفادة من الفرص العالمية في مجالات التجارة والتمويل وتشغيل العاملين ووفق الاتي :-
 - أ- تشجيع نظام المناطق الحرة والعمل على تطويرها .
 - ب- جذب رؤوس الاموال الاجنبية والعربية على حد سواء ووفق قوانين بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية كان تكون بمحتوى تكنولوجي مفيد وضمان التعلم عن طريق المشاركة في ملكية وادارة المشروعات لاسيما تلك المتعلقة باليات النقل الحقيقي للتكنولوجيا.
- ٥- وضع استراتيجيات نمو وتطور التنمية البشرية لتحقيق مستويات للتعليم والصحة وتنظيم قوة العمل ورفع مهارتها وذلك عن طريق تحفيز أنشطة البحث العلمي والتطور التكنولوجي لتكون قادرة على استيعاب التقنية الحديثة .
- ٦- التوجه نحو اقامة تكتلات تجارية واقتصادية اقليمية عربية واسلامية حيث لا يمكن تطبيق استراتيجية لحفظ المصالح الاقتصادية دون القيام بذلك ، ان ذلك يقتضي الاستفادة من الفرص العالمية للتجارة وتدفقات رؤوس الاموال وحماية الناس من اوجه الشك والضعف التي تنطوي عليها العولة فلا بد من التكيف ضمن نطاق الحركة العالمية وتعزيز قدرة البلد على الصعيد العالمي من اجل النهوض والتقدم

ملخص البحث

يقدم البحث بصورة علمية مفصلة مراحل التخطيط الإستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة حيث تضمن الفصل الاول هذه المراحل الثلاث فيما تضمن الفصل الثاني الرؤيا المستقبلية لعملية التنمية اخذاً بنظر الاعتبار متطلباتها المادية وغير المادية. وفي الفصل الثالث يوضح البحث التنمية من منظور الفكر الإسلامي والنظم الاقتصادية الوضعية فيما يقدم الفصل الرابع اهم المتغيرات العالمية الجديدة ((العولة والتطورات الاقتصادية)) لغرض التكيف معها للاستفادة من من التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التنمية الشاملة .

Abstract

This research presents scientifically and deliberately stages of strategic planning to achieve whole progression.

The first section of this research states these three stages, whereas, the second section point out future vision for the progression according to its their financial and unfinancial requirements.

The third section presents progression in regard to Islamic idea and economic designs, So, the last section presents the most important universal modern changes (Globalization) and economic developments to cope with it to benefit from strategic planning to perform whole progression.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- سلمان ، جمال داود ، طاهر فاضل حسون ، التخطيط الاقتصادي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٩ ص ٨٥.
- ٢- العزاوي ، فلاح جمال معروف ، التنمية والتخطيط الإقليمي ، دار الكتاب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٩١ ص (٧٩-٨٣) .
- ٣- حمزة ، سعد ماهر ، مقدمة في اقتصاديات التبعية والتنمية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ م ص (١٧-١٨) .
- ٤- جلال أمين ، (العولمة والدولة) ضمن كتاب (العرب والعولمة) بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ط١/١٩٩٨ ص ١٢ .
- ٥- ادريانو ، بيانون ، العولمة تقيض التنمية دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بيت الحكمة العراق ، بغداد ، ٢٠٠٢ ص ٦٠.
- ٦- العولمة وأثرها على الاقتصاد العربي ، بيت الحكمة ، بحوث ومناقشات ندوة بغداد ، العراق ، بغداد الأجزاء ١-٦ ، ٢٠٠٢ (٨٧-٨٨) .
- ٧- ادريانو ، بيانون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠ .
- ٨- ألنجنفي ، سياسات التثبيات الاقتصادي والتكليف الهيكلي وأثرها على في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٢ ص ٣٧.
- ٩- المياحي ، عبد الأمير كاظم ، التنمية في الاقتصاد الإسلامي ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الشريعة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٧ ص ٤٢.

- ١٠- المياحي، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣ .
- ١١- نفس المصدر السابق
- ١٢- شوسودوفسكي ، ميشيل ، عولة الفقر تأثير إصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠١ ص ١٥٥ .
- ١٣- نفس المصدر اعلاه ص ١٥٥ .
- ١٤- النجفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٣ .
- ١٥- المالكي ، عبد الرحمن ، السياسة الاقتصادية المثلى ، سلسلة الراية الإسلامية ، مصر ، ١٩٦٣ ص ٩٦ .
- ١٦- المسافر ، محمود خالد ، العولة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٢ ص ٤٦ .
- ١٧- الصميدعي ، عبد الموجود ، الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية ، مطبعة انوار دجلة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٣ ص ٧٢ .
- ١٨- أبو موسى ، الفقر بين الإسلام والرأسمالية مفهوماً ومعالجة ، مجلة الوعي الإسلامي ، العدد ٢٢٥ ، السنة العشرون ، تشرين الثاني ، ٢٠٠٥ ص (١١٢-١١٣) .
- ١٩- الصميدعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٤ .
- ٢٠- المالكي، عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .
- ٢١- المسافر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ .
- ٢٢- القرآن الكريم .
- ٢٣- القرآن الكريم .
- ٢٤- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، الجزء الخامس ، ١٩٩٩ ، ص ١٧٨ .
- ٢٥- ابو موسى ، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ .
- ٢٦- المياحي ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ .
- ٢٧- المالكي ، عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨ .

- ٢٨- العولة واثرها على الاقتصاد الاسلامي العربي ، مصدر سيق ذكره ، ص ٩ .
- ٢٩- شوسودوفسكي ، مصدر سيق ذكره ، ص ٥٣ .
- ٣٠- جلال امين ، مصدر سيق ذكره ، ص ٧٢ .
- ٣١- سليم ، فتحي محمد ، نظام النقد الدولي نظرة تاريخية ومعالجة جذرية ، الطبعة الأولى ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ ص ٩٥ .